

Distr.: General
16 September 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البند ٩٣ (د) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

النظام المالي الدولي والتنمية
تقرير الأمين العام

موجز

يصف هذا التقرير، استجابة لطلب قرار الجمعية العامة ٢٤١/٥٧، التطورات الأخيرة في النظام المالي الدولي التي لها صلة خاصة بالتنمية. ويتضمن التقرير تقديرات عن صافي التحويلات السالبة بصفة رئيسية للموارد المالية لمجموعات البلدان النامية في عام ٢٠٠٢ وما استجد من تطورات في السنة الماضية في مجال الإصلاحات المالية الدولية. ويمكن الاطلاع على الاستنتاجات والتوصيات المحددة بشأن المسائل ذات الصلة التي جرى تناولها هنا في تقرير الأمين العام عن الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية (A/58/216).

* A/58/150



المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١ مقدمة - أولا
		التحويل الصافي للموارد المالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة
٣	٩-٤ انتقالية - ثانيا
٧	٤٨-١٠ إصلاح النظام المالي الدولي - ثالثا
٧	١٢-١١ تعريف السياسات السليمة ودعمها - ألف
٨	١٩-١٣ استخدام الموارد المالية من أجل تخفيف الأزمات - باء
١١	٢٢-٢٠ عملية الإصلاح المالي الدولي - جيم
١٢	٢٣ الخلاصة - رابعا

أولا - مقدمة

١ - نظرت الجمعية العامة في مناقشتها السنوية منذ دورتها الخمسين في الفرص والتحديات التي تواجه التدفقات المالية الدولية للبلدان النامية. وتمثلت الفرص بصورة رئيسية فيما يمكن أن تُسهم به هذه التدفقات في تمويل التنمية. وتمثلت التحديات بصورة رئيسية في احتمالات عدم الاستقرار المالي المتضمن في بعض هذه التدفقات نفسها. وقررت الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين في القرار ٢٤١/٥٧ مواصلة مناقشة النظام المالي الدولي والتنمية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن المسائل التي تناولها القرار.

٢ - واعتمد القرار ٢٤١/٥٧ بعد أقل من عام من انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري بالمكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. وأصبحت الوثيقة الختامية الرئيسية للمؤتمر وهي "توافق آراء مونتيري"^(١) هي إطار العمل الجديد لوضع السياسات المتعلقة بالعلاقات المتداخلة بين التمويل الداخلي والدولي والتجارة والتنمية. ولقد أثرت في الواقع بشكل كبير على القرار ٢٤١/٥٧، وإن كانت قد تناولت مسائل أكثر من تلك التي شملها موضوع القرار. وستعقد الجمعية العامة خلال دورتها الحالية أول حوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية من أجل حصر ما تم تنفيذه حتى الآن ومتابعة الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مونتيري. ويعد تقرير عن هذا الحوار (A/58/216) في تشاور وتعاون وثيقين مع الجهات المؤسسية الرئيسية صاحبة المصلحة في عملية مونتيري، ويتضمن عدداً من التوصيات المحددة التي تتعلق بشواغل واردة في هذا التقرير. ولتفادي الازدواجية التي لا مبرر لها، يحال القراء إلى ذلك التقرير للاطلاع على الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بهذا التقرير.

٣ - ومع أخذ هذا السياق في الحسبان، فإن هذا التقرير يستكمل المعلومات المتعلقة بالتحويل الصافي للموارد المالية من جانب البلدان النامية، والتطورات الرئيسية في مجالات مختارة من مجالات السياسة العامة التي طرأت منذ إعداد التقرير السابق (A/57/151) عن هذا الموضوع.

ثانياً - التحويل الصافي للموارد المالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٤ - حدث تحويل صاف للموارد من البلدان النامية إلى بلدان أخرى في عام ٢٠٠٢، وذلك للسنة السادسة على التوالي، فقد تجاوزت المدفوعات من إيرادات الاستثمار الأجنبي

والتدفقات المالية الصافية، ومن بينها الزيادات في حوافظ الاحتياطيات الأجنبية، قيمة المقبوضات من إيرادات الاستثمار الأجنبي والتدفقات المالية الصافية إلى الداخل الواردة من الخارج (انظر الجدول ١). وفي الواقع، فإن ذلك إذا قيس بالدولارات فإنه يمثل أضخم تحويل صائب للموارد حدث على الإطلاق من جانب هذه البلدان. كما سُجل أيضا تحويل صائب إلى الخارج للموارد المالية من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عام ٢٠٠٢.

الجدول ١

التحويل الصافي للموارد المالية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٢

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
١٩٢,٥-	١٥٥,١-	١٧٩,٣-	١٢٠,٩-	٣٣,٧-	٢,٧-	٣٠,٣	٤٩,٧	٤٤,٢	البلدان النامية
٩,٠-	١١,٢-	١٨,٨-	٥,١	١٥,٦	٣,٧-	٤,٤-	٦,٦	٤,٦	أفريقيا
									أفريقيا جنوب الصحراء
٩,٥	٩,٠	٥,٠	٩,٧	١٣,٢	٧,٩	١٠,٥	٨,٢	٦,٧	(باستثناء جنوب أفريقيا ونيجيريا)
١٤١,٥-	١١١,٠-	١١٠,٤-	١٣٤,٨-	١٣٠,١-	٣٤,٦-	٢٢,٤	٢٥,٦	٥,١	شرق وجنوب آسيا
١٣,٢-	٣٤,٩-	٤٨,٣-	٠,٣-	٣٦,١	١١,٤	١١,٢	١٨,٨	١٥,٢	غرب آسيا
٢٨,٨-	٢,٠	١,٨-	٩,١	٤٤,٧	٢٤,٢	١,١	١,٣-	١٩,٣	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٩,٥-	٩,٧-	٢٣,٤-	٤,٥	٣٣,٧	٣٠,٢	٢٠,٠	١٠,٠	٢,٢-	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
									بند تذكيري:
١٠,٣	٨,٢	٥,٧	١٠,٧	١٣,٧	١١,٢	١٠,٧	١٠,٩	٩,٦	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٣.

(أ) تقديرات أولية.

٥ - والتحويل الصافي للموارد المالية إلى الداخل يمكن أن يكون بمثابة تكملة هامة للمدخرات الداخلية الإجمالية في تمويل الاستثمار الداخلي. وعلى النقيض، يعني التحويل الصافي للموارد إلى الخارج أن تلك الموارد ليست متاحة للاستهلاك أو الاستثمار في البلد. واقترن التحويل الضخم الصافي إلى الخارج للموارد المالية من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام ٢٠٠٢ بانكماش حاد في الواردات، إذ ضغطت البلدان التي تعاني من أزمات من استهلاكها واستثمارها ردا على سحب المستثمرين الدوليين لتدفقات رأس المال. ومن ناحية أخرى، في شرق وجنوب آسيا، زاد ثانية بشكل كبير التحويل الصافي الضخم

للغاية للموارد إلى الخارج، ولكن في بيئة من النمو القوي للصادرات والواردات معززة بنمو اقتصادي. وتدفقت الموارد المالية نحو سداد الديون وشراء أصول أجنبية، وخاصة في شكل تراكم للاحتياطي الرسمي. أما التحويل الصافي للموارد إلى الداخل إلى بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء جنوب أفريقيا ونيجيريا)، فيتألف من التدفقات المالية الخاصة والرسمية الصافية التي ساعدت في تمويل العجز التجاري.

٦ - وإذا ركزنا على العنصر المتعلق بالتدفق الصافي لرأس المال ضمن التحويل الصافي للموارد، فإن الجدول ٢ يبين أن البلدان النامية تلقت ما يقدر بمبلغ ٧٥ بليون دولار من التدفقات الصافية لرأس المال في عام ٢٠٠٢، أي أقل من نصف متوسط المستوى السنوي في منتصف التسعينات. وكان المصدران الصافيان الوحيدان لتدفقات رأس المال إلى الداخل في عام ٢٠٠٢ هما الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض والمنح الرسمية نظرا لأن الأسواق المالية والمصارف الدولية واصلت تقليل تعرضها للمخاطر في البلدان النامية ككل. وجاء جزء كبير من التدفقات الرسمية من مصارف إئتمانية متعددة الأطراف وإقليمية ومن صندوق النقد الدولي، وهي مصادر شُدد في القرار ٢٤١/٥٧ على استمرار أهميتها. أما تدفقات رأس المال الصافية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فقد كانت مستقرة في عام ٢٠٠٢ وتألفت من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصافية إلى الداخل واعتمادات حوافظ الأوراق المالية وتوظيف الأموال في الأسهم والتدفقات الرسمية^(١).

الجدول ٢

التدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	متوسط الفترة -١٩٩٢ ١٩٩٦					
	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧
البلدان النامية						
تدفقات رأس المال الخاص الصافية	٥١,٨	١٧,٩	١٨,٢	٦٦,٢	٣٨,٩	٩٦,٦
الاستثمار المباشر الصافي	١١٠,٠	١٤٥,٣	١٢٥,٦	١٣٣,٠	١٢٨,٠	١٢٠,٥
الاستثمار الصافي في حوافز الأوراق المالية ^(ب)	٤٠,٠-	٤١,٧-	٩,٧	٣٩,٠	٣,٧-	٤١,٦
الاستثمارات الصافية الأخرى ^(ج)	١٨,٢-	٨٥,٨-	١١٧,٢-	١٠٥,٨-	٨٥,٣-	٦٥,٥-
التدفقات الرسمية الصافية	٢٢,٩	٢٥,٦	٠,٧-	١٠,٥	٤٩,٣	٤٠,٨
مجموع التدفقات الصافية	٧٤,٧	٤٣,٥	١٧,٥	٧٦,٧	٨٨,٢	١٣٧,٤
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية						
تدفقات رأس المال الخاص الصافية	٣٤,١	٢٠,٩	٣٢,٩	٢٩,٨	١٤,٥	٢٠,٩-
الاستثمار المباشر الصافي	٢٩,٢	٢٥,٢	٢٣,٤	٢٣,٨	٢٠,٨	١٥,٥
الاستثمار الصافي في حوافز الأوراق المالية ^(ب)	٣,٤	٣,٢	٢,٤	٢,٤	٥,٤	٦,٩
الاستثمارات الصافية الأخرى ^(ج)	١,٥	٧,٤-	٧,١	٣,٦	١١,٨-	٤٣,٣-
التدفقات الرسمية الصافية	٢,٩	١٣,٢	٣,١-	٣,٥	٣٣,٧	١٥,٥
مجموع التدفقات الصافية	٣٧,٠	٣٤,١	٢٩,٨	٣٣,٣	٤٨,٢	٥,٤-

المصدر: دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ٢٠٠٣.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) تشمل ديون الحافطة والاستثمارات في الأسهم.

(ج) تشمل الإقراض المصرفي القصير والطويل الأجل؛ ونتيجة لقصور في البيانات قد تشمل بعض التدفقات الرسمية.

٧ - وتشير المؤشرات الأولية إلى أن بعض أنواع التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية تحسنت في النصف الأول من عام ٢٠٠٣، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن بعض تدابير السياسة العامة الداخلية والدولية التي كان يخشاها القطاع الخاص الدولي لم تتخذ، كما يرجع إلى أن بطء الانتعاش في البلدان المتقدمة النمو وانخفاض أسعار الفائدة بشكل غير عادي فيها وعدم التيقن الذي يكتنف احتمالات تحقيق الربح فيها جعل المستثمرين الدوليين أكثر استعداداً للبحث عن عائدات أعلى في الاقتصادات السوقية الناشئة. وإذا ما استرد الانتعاش الاقتصادي زخمه في البلدان المتقدمة النمو في النصف الثاني من العام، على نحو ما تنبأت به

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية^(٣)، فمن المحتمل في ذلك الحين أن تقل ثانية "شبهية" المستثمرين لإقراض الأسواق الناشئة. ومع ذلك، فإنه مع زيادة سرعة نمو التجارة نتيجة لذلك الانتعاش فسوف تزيد احتمالات تحقيق عائدات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة النمو أيضا. وسيتشجع لذلك المستثمرون الدوليون المحتملون على زيادة تدفقاتهم، أو الاحتفاظ بها على الأقل في الاقتصادات الناشئة، التي تعتبر جذابة ويرى أنها تتبع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وسعر الصرف.

٨ - ومن الواضح مع ذلك أن الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية ستظل عرضة مثل أي وقت مضى لمخاطر تقلبات الاقتصاد العالمي. والتحويلات الصافية السالبة إلى البلدان النامية، في الفترات التي يشهد فيها الاقتصاد العالمي بطئا في النمو، تضر بالتنمية على وجه الخصوص. فعلى سبيل المثال بدأ معدل الاستثمار (الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في أمريكا اللاتينية في الانخفاض في عام ١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠٢، زاد انخفاضه عندما زادت بشكل كبير النسبة السالبة للتحويلات الصافية. وفي الوقت الحالي، انخفض بقدر كبير عما كان عليه منذ ٥ أو ١٠ سنوات مضت. وهذا النقص له تأثيره السلبي على التنمية الطويلة الأجل.

٩ - ويتمثل الهدف الرئيسي للإصلاح المالي الدولي في تقليل الضرر المحتمل الذي تفرضه التقلبات المالية الدولية عن طريق تعزيز قدره عدد أكبر من البلدان على الاستفادة من التحويلات المحتملة للموارد المالية التي يمكن أن تؤدي من خلال إدارة داخلية حكيمة إلى زيادة النمو الاقتصادي وتعجل التقدم نحو القضاء على الفقر.

ثالثا - إصلاح النظام المالي الدولي

١٠ - تناولت الجمعية العامة في المناقشة التي أجزتها في عام ٢٠٠٢ للوضع المالي الدولي وإصلاح السياسات عددا من المسائل التي يمكن تجميعها في ثلاث مجموعات: اتباع سياسات سليمة ومنصفة في الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية والتي تمر بمرحلة انتقالية؛ توفير موارد مالية رسمية كافية لتخفيف حدة الأزمات المالية الخارجية؛ وعمليات تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية.

ألف - تعريف السياسات السليمة ودعمها

١١ - واصلت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بالتعاون مع شركائها الدوليين في الترتيبات العالمية والإقليمية، شحذ التعريف الموضوع للسياسات السليمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وشملت

المسائل المتناولة جوانب الحكم الداخلي وصياغة سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والقطاع المالي. وتشمل الخطوات البارزة المتخذة على مدى السنة الماضية في هذا الصدد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٤)؛ وزيادة الاهتمام الدولي بالاحتياج إلى أطر مالية متوسطة الأجل وإلى إدارة أكثر فعالية للإنفاق العام؛ والتقدير المتزايد لضرورة التزام الحصافة في الإدارة المالية والنقدية وسعر الصرف أثناء فترات الانتعاش بشكل يتيح مجالاً أكبر للسياسات المضادة لدورات الاقتصاد خلال فترات الهبوط؛ وتحسين متابعة دعم البلدان لتنفيذ الاستنتاجات التي تتوصل إليها برامجها لتقييم القطاع المالي واستعراض المعايير والقوانين المتبعة في القطاع المالي. والأهم من ذلك، إنه إلى جانب شحذ التعريف المتعلق بالسياسات السليمة لتعزيز النمو الاقتصادي، اتخذ عدد كبير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية خطوات ملموسة في عدد من مجالات السياسة العامة الرئيسية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المعد من أجل الحوار الرفيع المستوى الذي تجريه الجمعية العامة.

١٢ - وعلاوة على ذلك، قادت مؤسسات بريتون وودز إجراء تحليلات معيارية ومناقشات جديدة تناولت على سبيل المثال كيفية تحسين تقييم القدرة على تحمل الدين في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وعلى الصعيد العالمي، تركز الانتباه خلال السنة الماضية على مجموعة المعايير والقوانين المتعلقة "بنزاهة الأسواق" ضمن المعايير والقوانين الدولية، وتركز التطور الرئيسي على مجال المحاسبة حيث كان هناك تحرك نحو تقارب المعايير المحاسبية الدولية، على نحو ما أعده المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. وبُذل جهد أيضاً فيما يتصل بالتلاقي عند مجموعة واحدة من المبادئ بالنسبة لنظم الإعسار وحقوق الدائنين، تستند إلى النماذج التي أعدها البنك الدولي ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وربما تكون أكثر التطورات المثيرة للجدل هي تنقيح إطار رأس المال الكافي للمصارف التجارية الذي وضعته لجنة بازل للإشراف على المصارف، التي أعلن أحد كبار أعضائها هذه السنة أنه سيطبق المجموعة المقترحة من المبادئ التوجيهية العالمية على أضخم مصارفه فقط. وأعرب خبراء ماليون عن قلقهم أيضاً من أن هذه المبادئ التوجيهية قد تؤكد الطابع الدوري للتدفقات المالية العالمية وتبطل إقراض الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية على وجه الخصوص^(٥).

باء - استخدام الموارد المالية من أجل تخفيف الأزمات

١٣ - على الرغم من بذل أقصى جهود لمنع نشوب أزمات مالية، فمن المحتمل تماماً أنهما ستحدث من وقت لآخر وأما ستسبب في صدمات اقتصادية ضخمة. ويسلم المجتمع الدولي

بأنه يحتاج إلى مجموعة قوية وشاملة من الأدوات لمساعدة البلدان في حل الصعوبات الاقتصادية المتوقعة من هذا القبيل. والبلدان التي حررت حساباتها لرأس المال وتلك التي لا تفرض قيوداً على التدفقات المالية إلى البلد ومنه معرضة على وجه الخصوص إلى تقلبات في مفاجئة في التدفقات المالية. وتمثل إحدى طرق تقليل عدم الاستقرار في هذه التقلبات في زيادة ثقة المستثمر بشأن السياسات الحكومية والدعم الدولي.

١٤ - ومن أجل زيادة وضوح الاستجابات الرسمية للأزمات وإمكانية التنبؤ بهذه الاستجابة، اعتمد صندوق النقد الدولي إطاراً جديداً في عام ٢٠٠٣ يتيح إمكانية الحصول بشكل استثنائي على موارده في حال التعرض لأزمات من هذا القبيل في حساب رأس المال. فالصندوق مستعد لتقديم قروض أكبر مما يُسمح به في المعتاد إذا لبي البلد المعني المعايير التالية: احتياج ضخم بشكل استثنائي؛ عبء ضخم للديون في ظل افتراضات محافظة بقدر معقول؛ احتمالات جيدة لاسترداد إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال الخاص في غضون الإطار الزمني الذي ستصبح فيه موارد صندوق النقد الدولي مستحقة؛ ومؤشرات تشير إلى أن سياسات البلد تصادف فرصة قوية لإحراز النجاح.

١٥ - وإلى جانب وضع مجموعة أوضح من المبادئ التوجيهية لتحديد متى تستخدم الموارد الرسمية، سعى صندوق النقد الدولي إلى تحسين مرافقه للإقراض من أجل تحسين الدعم المقدم إلى البلدان التي تعاني من أزمة في حساب رأس المال. فمعظم مرافق الصندوق أنشئت في فترة اتسمت بقلّة تحرك رأس المال للتصدي لأزمات أبطأ في الحساب الجاري. ومع ذلك، فإن الاستراتيجية التقليدية لإنفاذ سياسة مشروطة منح القروض عن طريق دفع مبالغ على دفعات على مدى الوقت قد لا تنجح في كبح جماح الأزمات الحديثة في حساب رأس المال التي تتحرك بخطى أسرع وقد تسبب في تقلبات ضخمة في تدفقات رأس المال.

١٦ - واستجابة لهذه الحقائق الجديدة، أنشأ صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٧ مرفق الاحتياطي التكميلي. ويمكن لهذا المرفق أن يتيح للبلدان التي تتعرض لأزمات في حساب رأس المال مجموعة أكبر من التدابير التي تركز الفوائد في فترة أ بكر. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، قرر المجلس التنفيذي للصندوق إطالة مدة استحقاق سداد المسحوبات من مرفق الاحتياطي التكميلي لمدة سنة نظراً لأن الخبرة بينت أن تحقيق التوازن في المدفوعات قد يحتاج إلى فترة أطول. وفي الوقت نفسه، قرر الصندوق مواصلة تطبيق الحدود المحددة للحصول على مبالغ على أساس الحصص على مرفق الاحتياطي التكميلي (٣٠٠ في المائة للحصة). وإن كان قد أشير إلى أن معايير الحصول بصفة استثنائية ينبغي ألا ترتبط بالحصص المحددة للبلدان وأن من الضروري دراسة نهج أخرى^(٦).

١٧ - وتهدف تسهيلات إتاحة حد ائتماني لمواجهة الطوارئ التي استحدثتها الصندوق في عام ١٩٩٩ إلى أن تتجاوز ما يتيح مرفق الاحتياطي التكميلي عن طريق توفير سيولة خارجية بقدر كبير من التلقائية من أجل البلدان المؤهلة مسبقا لذلك أثناء التعرض لحالة طوارئ. فعن طريق تقديم حد ائتماني متفق عليه مسبقا، كان من المتوقع أن يؤدي هذا الحد الائتماني وظيفة وقائية تساعد في ردع السحب المفاجئ للائتمان الخارجي. ولكن حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لم يتقدم أي بلد للاستفادة من هذه التسهيلات. ومن الواضح أن المستعملين المحتملين ينتابهم قلق من أن التقدم بطلب للاستفادة من هذه التسهيلات، ناهيك عن السحب منها، سيُنظر إليه في الأسواق على أنه علامة ضعف مما يقلل الثقة في البلد بدلا من أن يعززها. ومن المقرر أن تنتهي هذه التسهيلات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وليس على ما يبدو ثمة تأييد كاف لتمديدتها.

١٨ - وفي الوقت نفسه استحدث البنك الدولي في أيار/مايو مرفقا للتكيف الهيكلي مماثلا لتسهيلات الحد الائتماني المتاح، هو خيار السحب المؤجل، لحماية البرامج الهيكلية الرئيسية إذا واجه البلد نقصا في إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية. وفي الواقع فإن خيار السحب المؤجل يتيح للمقترضين حدا ائتمانيا يمكنهم أن يسحبوا منه لمدة تصل إلى ثلاث سنوات بشرط أن يظل تنفيذ البرامج وإطار الاقتصاد الكلي كافيا عموما. ورتب بالفعل عدد من البلدان للاستفادة من التسهيلات التي يتيحها هذا الخيار لأنها ترى أن هذه الأداة، على نقيض تسهيلات الحد الائتماني، ليس لها وظيفة تنذر بوجود وضع سلبى.

١٩ - وفي الفقرة ٧ من القرار ٢٤١/٥٧، أعربت الجمعية العامة عن قلق من أنه ينبغي أن "توفر للصندوق الموارد الكافية لكي يضطلع بمسؤولياته المالية"، وفي الفقرة ١٤ شددت على الحاجة إلى أن تكون لدى الصندوق والمؤسسات المالية الأخرى "مجموعة ملائمة من التسهيلات المالية والموارد المالية، لكي تستجيب على نحو سريع وبالطريقة الملائمة وفقا لسياساتها". وفي الفقرة ١٦ من القرار شجعت الجمعية على استطلاع "مصادر جديدة مبتكرة للتمويل" وأحاطت علما بالاقتراح الداعي إلى استخدام حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية. وفي هذا الصدد تم التقدم باقتراح إصلاحى هام عن كيفية قيام صندوق النقد الدولي بتخصيص حقوق السحب الخاصة وسبب القيام بذلك^(٧). واستندت الحجة في جوهرها إلى أن حقوق السحب الخاصة أنشئت من أجل غرض أصبح موضع نظر بعد انهيار النظام الأصلي لبريتون وودز، لكن مخصصات حقوق السحب الخاصة يمكن أن تساعد بقدر كبير الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية على دعم احتياطاتها الرسمية بتكلفة أقل من تكلفة الاقتراض من السوق المالي الدولي أو اتباع سياسات تؤدي في الواقع إلى تراكم الاحتياجات على حساب الواردات، على نحو ما تفعله هذه البلدان. ويشير المؤلفان أيضا إلى

أن حقوق السحب الخاصة يمكن أن تخصص لتلبية هذه الأهداف دون تعديل مواد الاتفاق الخاص بالصندوق، عن طريق إعادة تفسير المادة التنظيمية، وإن كان التعديل سيجعل بالطبع النوايا الجديدة للجهات المعنية في الصندوق واضحة على نحو لا لبس فيه. واقترحت أيضا هيئات بارزة في الأوساط الأكاديمية والخاصة، فضلا عن مسؤولين كبار في الحكومات وفي المؤسسات الدولية، تجديد مخصصات حقوق السحب الخاصة، بما في ذلك الدعوة إلى رصد مخصصات ضخمة بصفة مؤقتة من حقوق السحب الخاصة في أوقات الأزمات الدولية^(٨). ولم تحظ بعد هذه المقترحات المتعلقة بتعديل عملية مخصصات حقوق السحب الخاصة بالنظر على صعيد دولي واسع النطاق.

جيم - عملية الإصلاح المالي الدولي

٢٠ - تقتضي "روح مونتييري" الاحتفاء بالأفكار الجديدة بشأن تمويل التنمية، من قبيل تلك الواردة أعلاه، وتحليلها بنشاط وفي نقاش مفتوح بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وفي الواقع، فإن هذا يحدث في أوساط مؤسسية مختلفة منذ مؤتمر مونتييري. وعلى وجه الخصوص، فبينما عانى مؤيدو اقتراح صندوق النقد الدولي في أواخر عام ٢٠٠١ بإنشاء آلية مستقلة لإعادة هيكلة الديون من حيبة أمل لأن الاقتراح لم يحظ بتأييد واسع النطاق، جرى قدر غير مسبوق من النقاش المفتوح للمسألة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، شارك فيه الصندوق، ومن بينه النقاش الذي استضافه الصندوق والنقاش الذي جرى على هامش عملية مونتييري نفسها. وفي النهاية، بدأت بعض البلدان بصفة فردية في تنفيذ اقتراح يتناول جزءا من المشكلة، إذ أضيفت "بنود معززة للعمل الجماعي" إلى إصدارات السندات الجديدة، من جانب المكسيك أولا ثم من جانب أوروغواي والبرازيل وجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٣. وسيكون من الأيسر إعادة هيكلة السندات بموجب البنود الجديدة في حال حدوث أزمات في المستقبل. لكن هذا تجاهل مسائل التضافر والمعاملة المماثلة وإعادة الهيكلة الكافية للديون والاتصاف التي ركز عليها أيضا الاقتراح المتعلق بالآلية المستقلة لإعادة هيكلة الديون. ويمكن تناول تلك المسائل، ولو كان ذلك بشكل غير قانوني، في مدونات مقترحة لقواعد السلوك تتبعها الحكومات المدينة والدائنون والمنظمات الدولية، وهي المدونات التي طرحت لكي ينظر فيها المجتمع الدولي.

٢١ - ومنذ اعتماد توافق آراء مونتييري، اكتسب النظر في تزايد المشاركة من جانب البلدان النامية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية زحما. وتناول الصندوق والبنك الدولي، اللذان عملا من خلال اللجنة الإنمائية، مسألة رفع صوت الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة

انتقالية وتعزيز مشاركتها في اتخاذ القرارات في مؤسسات بریتون وودز في الاجتماعات المعقودة في حريف عام ٢٠٠٢ وريبع عام ٢٠٠٣. وستتم مواصلة مناقشة المسألة في اجتماع اللجنة الإنمائية في حريف عام ٢٠٠٣. وتم بشكل بارز النظر في زيادة مشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرارات الاقتصادية في الاجتماع السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية على النحو المبين في الموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماعات (A/58/77-E/2003/62) و Add.1 و 2).

٢٢ - ولم يتوصل بعد المجتمع الدولي للعملية المثلى لفحص الأفكار على النطاق الدولي. ومع ذلك فقد بدأ المجتمع الدولي في الاهتمام في العمل بشأن المسألة ويضع طرائق جديدة للتجاوز. ويشمل هذا الاستعانة بعملية مونتيري في الأمم المتحدة، وخاصة في الحالات التي لم تناقش فيها المتدييات الدولية المتخصصة المسائل المتعلقة بتضافر واتساق السياسات الدولية النقدية والمالية والتجارية والإنمائية من جميع أبعادها. والاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية المعقود في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ليس إلا حالة في صميم الموضوع، وقد استخلص رئيس المجلس استنتاجات بشأن العملية وجوهرها في الموجز الذي أعده عن الاجتماع. والحوار الرفيع المستوى الذي ستجريه الجمعية العامة سيكون بمثابة وسيلة مبتكرة أخرى في هذا الصدد.

رابعاً - الخلاصة

٢٣ - إن المسائل التي أبرزها هذا التقرير هي، وفقاً للمشار إليه في البداية، محور تركيز تقرير الأمين العام المعد من أجل الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وجميع فصول ذلك التقرير، وخاصة توصياته، لها أهميتها عند النظر في هذا التقرير في ضوء الحاجة إلى وجود نهج شامل لتمويل التنمية والالتزام بهذا النهج.

الحواشي

- (١) انظر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، بالمكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.O2.II.A.7)، الفصل الأول القرار الأول، المرفق.
- (٢) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.C.1)، الفصل الثاني الذي استمد منه هذا السرد.
- (٣) المرجع نفسه، الفصل الأول.
- (٤) انظر A/58/245.
- (٥) للاطلاع على مزيد من المناقشات بشأن هذا المعيار وغيره من المعايير والمدونات، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.C.A)، الفصل الثاني.

(٦) انظر على سبيل المثال، لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية، البيان الذي أدلى به ألكسي ل. كودرين، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية في الاتحاد الروسي، في واشنطن العاصمة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ .(<http://www.imf.org/external/spring/2003/imfc/state/rus.htm>)

(٧) انظر - Peter B. Clark and Jacques J. Polak, "International Liquidity and the role of the SDR in the international monetary system," IMF working paper WP/02/217 (December 2002), and the interview with the authors in *IMF Survey*, 3 February 2003, pp. 28-30

(٨) انظر "Towards a new international financial architecture", report of the Executive Committee on Economic and Social Affairs of the United Nations (ECESA/1/Rev.1), 25 June 2001 (available at <http://www.un.org/esa/coordination/ecesa/ecesa-1.pdf>)
